النواب والوزراء على المنصة خلال البدء في مناقشة تقارير اللجنة المالية الخاصة بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين

«أضرّ بحقوق الشركات والمساهمين من خلال بيع البعض منها لبعضها وهيئة أسواق المال أحالته للنيابة ويوضع وزيراً عليها»

حمدان العازمي: وزير التجارة متهم بقضايا حسب تحقيق النيابة العامة

خالد الطمار مؤيدا للاستجواب

حمدان العازمي مترافعا في الاستجواب

د.محمد المهان وشعيب شعبان والشيخ سالم العبدالله ومحمد العيبان

د.محمد الحويلة وسعود العصفور وعيسى الكندري وماجد المطيري

- **الوزير العيبان احتمى بالمنصب الوزاري لحماية مصالحه وقام بتدمير صغار المستثمرين ومتهم بالنصب والتنفيع والعمولات**
- **حاويات الديزل مكدسة في الميناء وإحدى الشاحنات احترقت على جسر الغزالي والميناء لدينا مهدد بأن يكون مرفأ لبنان آخر**
- **الوزير يحمي الفاسدين وشكّل لجنة للتحقيق في قضية الحاويات لم تجتمع لحماية أحد المقربين منه وهو يعلم من أخرج الحاويات**
- **الوزير أتى بربعه في الديوانية ووزعهم على بعض المناصب لتسهيل الاستيلاء على المال العام والبعض منهم عليه ملاحظات**
- **هناك شاحنات تدخل وتحمل «صلبوخ» وتخرج من الميناء بدون تفتيش وبدون وزن فهل تريدون أن «أطبطب» على الوزير؟**
- **وزير التجارة والصناعة يقول إن النيابة لم تقم باستدعائه فكيف تستدعيه وهو وزير وكان الأجدر به طلب رفع الحصانة عنه**
- **خالد الطمار مؤيداً للاستجواب: تحقيق المجلس الإنجازات لا يعني عدم قيام النائب بدوره وهذا الاستجواب مستحق ومحور الفشل في مراقبة الأسعار دون تحريك ساكن من قبل الوزارة وتقصيرها يكفي للإدانة**

فممارساتك يكون بها تضليل.

النائب تلفظ بألفاظ لا أظن أن أحدا منكم يقبلها، كنت أتمنى أن تكون دوافع النائب انطلاقا من الصالح العام، وليس من أمور شخصية.

المحور الأول

يتحدث عن شركة خاصة كنت أرأسها قبل 9 سنوات ويريد أن يخالفني على ذلك بالمخالفة لمواد الدستور «الوزير مسؤول أمام مجلس الأمة عن أعمال وزارته» ولا يساءل عن أعماله الخاصة، وحكم المحكمة الدستورية رقم 2004/8 من صور الأعمال التي لا يجوز استجواب الوزير عليها عن أعمال سابقة، وهذا لا يحق له من الناحية الدستورية، النائب خلط بين قيمة مبيعات الشركة وقيمة الأرباح المحققة، والـ 11 مليونا هي ليست أرباحا، وإنما هي مجمل مبيعات عام 2011 قبل ترؤس الشركة، وعندما ترأستها زادت الأرباح وتم توزيع 5٪ من الأرباح على المساهمين، رئاستي للشركة كانت من 2012 الى 2015 وعندما يتحدث عن الاستحداث كانت عام 2019 و2020، وذكر أنني محال الى النيابة وهي ليست تهمة، فهناك طرف شاك عددهم 20 شخصا، النيابة لَم توجه لي تهمة ولم تقم باستدعائي ولم تحلني الى المحكمة ولم يصدر أي حكم.

هل صارت مجرد شكوى إدانة تستحق المساءلة؟!

القول بأن النيابة اتهمتني بعقد صفقات وهمية هذا كلام عار ولم تقم النيابة باستدعائي.

الشكوى قدمت نعم والنيابة تحقق وتستدعي وتحيل القضية الى المحكمة وتحكم، وهذا كله لم يحدث.

تركت الرئاسة في 2015 والصفقة تمت في 2019 ـ 2020 وتقديم الشكوى في عام 2023.

المحور الثاني

ذكر النائب أن وجود عشرات الحاويات في الميناء، فزيادة عدد الحاويات تمت بزيادة تفعيل الدور الرقابي لمكافحة تهريب الديزل، في عام 2023 وبعد تفعيل الرقابة زاد عدد الحاويات من 120 الى 470 وهي التي تم ضبطها، وهذا سبب تكديس الحاويات، ولن أتهاون في موضوع تهريب الديزل ويخص المال العام ويمس جيوب المواطنين، وهنا خط أحمر لن أتجاوزه.

جاء النائب المستجوب في موضوع هيئة الصناعة بجملة من المغالطات من خلال عدم حضور مجلس إدارة الهيئة فاجتماعات مجلس الإدارة كانت معطلة، وفي عهده تم استئنافه، وأنجزنا ما يقارب 70 بندا، فمن أين جاء بموضوع تعطيل الاجتماعات؟

المحور الثالث

احتوى على الكثير من الخلط والأقوال المرسلة والادعاءات المرسلة التي ليس لها دليل.

الوزير لا سلطة تنفيذية له على وحدة التأمين، قمنا بمخاطبة الفتوى حول ملاحظات الديوان وجاءت الاجابة بالموافقة على رأي الديوان وخاطبنا الشركة وقمنا باسترداد المبلغ، الاستجواب يجب أن يكون محددا بوقائع وأسانيد معينة، مثل هذا الكلام به تجاوز وتعد وصلاحيات على القيادة السياسية، وفيما يتعلق بتعيين الدكتور عبدالله الشامي، فهناك مغالطات كثيرة، هناك فرق بين الملاحظات والمخالفات رغم أن كافة الملاحظات من ديوان المحاسبة.

يقول الوزير إنه تولى مهامه في 7/2022 وهذا غير صحيح، فتاريخ مشاركتي أبريل 2023 وهذا ليس خطأ مطبعيا، بل هذا خطأ كفيل أن ينسب الاستجواب لأن أغلبه وقائع لم تكن في عهدي وبنيت المحاور على خطأ مطبعي وفق قول النائب.

يريد المستجوب محاسبتي في 6 أشهر هي فترة توليتي للمنصب الوزاري على ما حدث في 10 سنوات سابقة من إنشاء الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم تأجيل أقساط المتعثرين بناء على توصية رفعتها لمجلس الوزراء.

اتخذنا كل القرارات لمعالجة المتعثرين منها تأجيل الأقساط لمدة 6 أشهر ولم أتخذ إجراءات قانونية ضدهم وتعاونا مع لجنة تحسين بيئة الأعمال لإيجاد قانون جديد يحمل المبادرين ولا يعرضهم للسجن.

المحور السادس

ادعى المستجوب أنني فشلت في الحد من ارتفاع الأسعار، بل زادت الدعاوى والمخالفات في هذا الشأن عن الأعوام السابقة.

إيرادات الوزارة في النصف الأول زادت بما يقارب 4 ملايين دينار مقارنة بما تم تحقيقه في العام الماضي.

النائب يطالبني بإلغاء قرار تثبيت الأسعار ويدعوني إلى فتح باب المنافسة، لا يجوز أن تطلب طلبين متناقضين في نفس الوقت، إما أن تطلب ثبات الأسعار أو تطلب فتح السوق للمنافسة.

المحور الأول: تعارض المصالح

ـ دخلت الشركة في 2012 كانت خسائرها مليونا و118 واستمررت إلى 2015 واستطعت الوصول الى نقطة التعادل، وفي 2014 حققنا أرباحا خفيفة وفي 2015 حققنا مليونا ونصف المليون دينار (شركة الصلبوخ).

ـ صفقة الاستحواذ: تركت رئاسة مجلس ادارة الشركة في 2015 والصفقة تمت في 2019 ولم تتم مقاضاتي، وما علاقتي بالموضوع، والشكوى قدمت في 2023 بعدما أصبحت وزيرا.

النائب يقول إن النيابة اتهمتني بعقد صفقات وهمية، عملت في الشركة 19 سنة تحت إدارة أكثر من 4 رؤساء تنفيذيين ولا أملك فيها أي سهم، ولم أصبح عضو مجلس إدارة.

ـ كنت نائبا للرئيس التنفيذي أو نائبا لرئيس مجلس الإدارة والقرارات التنفيذية تُتخذ من أعلى السلم الإداري.

ـ النيابة لم تقم باستدعائي ولم توجه لي تهما وجميع المكافآت كانت خاضعة للأنظمة، وهذا مال خاص وليس مال عام.

ـ النائب يقول إني استخدمت صلاحياتي كوزير لإرضاء الشركة، تركت الشركة في 2015 ووقعت العقد في 2016 وسحب القسائم في 11/2021 والشركة تظلمت في 1/2022 والهيئة وافقت على قبول التظلم في 2022، وفي مايو 2022 موافقة وزير التجارة الأسبق على معاملة هذه الشركة معاملة الشركات الأخرى.

الوزير الأسبق هو من أعطى الشركة القسيمة، فلماذا تحشرني في أعمال وزير سابق، فلماذا تتهمني بما هو ليس فيني؟!

في شهر 6/2020 وافقت على إعادة تخصيص 30 ألف متر، وبعد سنة في 4/2023 صرت وزيرا، يعني النائب قلب الحقائق ولا شيء حقيقيا فيما اتهمني فيه.

المحور الثاني

النائب يقول إدارة الجمارك أصرت على التعنت في إرجاء قرار يهدد أمن الكويت بوجود حاويات.

أسميها أنا تهريب ديزل، قبل أن أتولى الوزارة كان عدد الحاويات 120 حاوية وبعد توزيري أصبحت 470 حاوية تم حجزها بها تهريب الديزل.

لماذا يغضب النائب؟ بدل تكريمي لحماية المال العام، و300٪ حجم الضبطيات زادت، هل أُحاسب على حماية المال العام.

النائب أوهم الرأي العام بأن 30 حاوية منها تم الإفراج عنها شهر 6/2023 وصلت لـ 20 حاوية، 7/2023 أرسلنا عينات لهيئة البيئة، رجال الجمارك اشتبهوا في الشحنة وأرسلوها إلى مؤسسة البترول، وجاءت موافقة هيئة البيئة، وتم الافراج عن الحاويات، وفي 30/7 وصلت نتيجة فحص مؤسسة البترول أثبتت أن الشحنات هي ديزل مهرب، يعني سرقة أموال الدولة وحضرت المؤسسة لاستلام الحاويات، وما سكتنا، تم إيقاف عدد من الموظفين وشكلنا لجنة تحقيق واجتمعت 11 اجتماعا وما زالت مستمرة.

ـ تهريب الديزل له ضوابط وسنستمر في الوقوف ضده، ومهربو الديزل لن يفلتون في عهدي.

ـ النائب يقول إن مدير الجمارك يتعنت في الإفراج عن الحاويات، نعم أكيد سأتعنت ولن أجعل شحنة تطوف إلا بعد التأكد أنها ليست ديزل.

ـ يقول هناك افتقار للأمن والسلامة، الإدارة العامة اتخذت العديد من اشتراطات الأمن والسلامة.

ـ في المنصب الوزاري 6 أشهر عقدت 5 اجتماعات، والمطلوب مني في سنة كاملة 4 اجتماعات في مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة.

وتم إقرار 70 بندا ونشكر الموظفين على هذا الإنجاز.

ـ يقول تدني نسبة إنشاء مشروع مدينة الشدادية الصناعية، وهذه كانت في الفترة التي تسبقني، يدعي أن المشروع متأخر ولكن المشروع سابق وقته ويتهمني أن المشروع متأخر.

ـ يقول عدم تحصيل المديونيات المستحقة على بعض القسائم، بالعكس فقد تم تحصيل 3 ملايين ونصف مليون والذمم المستحقة 6000 دينار، وهي ملاحظة لديوان

عبدالله الأنبعي ود.عادل المانع

جراح الفوزان وعبدالوهاب العيسى وحمد المدلج